Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- June 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٤

Building peace in the programs of the Iraqi political parties after 2003AD (a study in programs secular parties)

[1] Talib Jabbar Hassan

1: Email: Jabartalib2@gmail.com
2: Email:

Abstract:

The importance of the Iraqi secular political parties after 2003AD comes through their political programs that include the function of expressing the desires of the masses, without political parties, it is not imagined that the demands would reach the ears of the ruling authority, and the citizen is not able to influence issues related to public life. The political parties translate these The demands within the framework of the general principles espoused by the party to a specific program that takes into account the realistic conditions in which the party conducts its activities, and the concept of peacebuilding in the programs of these parties was implicitly referred to by emphasizing the building of the state on constitutional and legal foundations based on citizenship regardless of Religion, nationalism and gender are closely linked in all fields, especially as it aims to create long-term stability and justice, good governance and rebuilding the infrastructure of the state.

The study came to clarify the relationship between the programs of political parties and the peace-building process by identifying the programs of the Iraqi secular political parties in all legal, political, social and economic fields to find out the potential for progress and regression in their role in the peace-building process, and whether they are able to build an independent state and establish a political life A stable social and economic situation for the Iraqi society, creating a good relationship between the political system and society, and upgrading all political, social and economic fields.

DOI 10.37651/aujlps.2024.148621.1232

Submitted: 24/3/2024
Accepted: 10/4/2024
Published: 1/06/2024

Keywords:
peace building
Iraqi political parties.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بناء السلام في برامج الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م (دراسة في برامج الاحزاب العلمانية)

[١] د. طالب جبار حسن

إن أهمية الأحزاب السياسية العلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، تأتي من خلال برامجها السياسية التي تتضمن وظيفة التعبير عن رغبات الجماهير فبدون الأحزاب السياسية لا يتصور أن تصل المطالب إلى آذان السلطة الحاكمة وليس بمقدور المواطن التأثير في المسائل المتعلقة بالحياة العامة، إن الأحزاب السياسية تقوم بترجمة هذه المطالب في إطار المبادئ العامة التي يعتنقها الحزب إلى برنامج محدد يأخذ في الاعتبار الأوضاع الواقعية التي يباشر الحزب فيها نشاطه، ومفهوم بناء السلام في برامج هذه الأحزاب كانت الإشارة اليه ضمنا من خلال التأكيد على بناء الدولة على أسس دستورية وقانونية تقوم على أساس المواطنة بغض النظر عن الدين والقومية والجنس، فهو مرتبط بشكل كبير في المجالات كافة، وخاصة أنه يهدف إلى إيجاد استقرار وعدل طويل المدى وحكم رشيد وإعادة بناء البنى التحتية للدولة.

وجاءت الدراسة لتوضيح العلاقة بين برامج الأحزاب السياسية وعملية بناء السلام من خلال التعرف على برامج الأحزاب العلمانية السياسية العراقية في المجالات كافة القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للوقوف على مكامن التقدم والتراجع في دورها في عملية بناء السلام، وفيما إذا كانت قادرة على بناء دولة مستقلة وإقامة حياة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة للمجتمع العراقي، وإيجاد علاقة جيدة بين النظام السياسي والمجتمع والارتقاء في المجالات كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

بناء السلام، الاحزاب السياسية العراقية.

المقدمة

يعد بناء السلام الأساس في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان ويجب أن تتضمن برامج الاحزاب السياسية ذلك ،إذ تعد البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، وتقدم خطاب واسع في هذه المجالات وتقدم الحلول للمشكلات على المستويات كافة وتخاطب جمهورها بالبرامج التي تسعى إلى تحقيقيها في حالة فوزها في الانتخابات، وأن كان التنافس السياسي قصد الوصول إلى السلطة من الحقوق المشروعة لأي حزب سياسي فلا بد للبرامج الانتخابية أن تكون في إطار رؤية سياسية واجتماعية واقتصادية تعكس التوجه الفكري للحزب وتخدم المصلحة العامة.

إذ لا يمكن إن يكتب النجاح لأي حزب سياسي طالما كان بعيداً عن أهدافه وسلوكياته عن أهداف الشرائح الشعبية وخاصة التي عانت وما زالت تعاني من الحرمان والبطالة والفقر ويجب أن يكون البرنامج واقعي قابل للتطبيق ويمكن تحقيقه، وبرامج الأحزاب السياسية العلمانية تدعو إلى تحرير الفكر من كل ما يؤثر في تقديمه للوطن على باقي الانتماءات الثانوية، وقد تشترك الأحزاب العلمانية العراقية مع نظيراتها في دول العالم بالاحتكام إلى معايير سياسية محضة تتجلى في تحول الأفراد من ولائهم لمرجعيات أخلاقية وموروثات فكرية إلى ولائهم للوطن.

وتعد قيم المواطنة ودولة القانون هي الأساس في البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب العلمانية العراقية، وهي نظام حكم ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وترفض وسم الدولة بدين ما ؛لأنها تنظر لأفراد الشعب بعين المساواة التامة، بغض النظر عن معتقداتهم، ونظراً لأن العراق من المجتمعات غير المستقرة وعانى من مشكلات سياسية واجتماعية عديدة؛ نتيجة سوء الإدارة للحكومات المتعاقبة والمكونة من الأحزاب السياسية، لذا فهي ترتبط بعلاقة وثيقة بعملية بناء السلام، لذلك بات من الضروري معرفة دور ومواقف الأحزاب العلمانية السياسية من موضوع بناء السلام، ومن ثم معرفة الرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأحزاب العلمانية السياسية التي انطلقت منها نحو بناء الدولة العراقية وبناء السلام.

أولاً: اهمية البحث:

تأتي الأهمية في بيان برامج الأحزاب العلمانية السياسية العراقية، وما تتضمنه في المجالات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، وانعكاسها على مجمل الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، وتحقيق الهدف منها في تحقيق بناء السلام.

ثانياً: اهداف البحث: تتجسد اهداف البحث في ما يأتي:

١. بيان مفهوم بناء السلام في برامج الأحزاب العلمانية السياسية العراقية.
٢. إن برامج الاحزاب العلمانية السياسية ذات اتجاهات سياسية، قانونية، اجتماعية واقتصادية.
٣. دراسة مدى استيعاب هذه البرامج للواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، والقدرة على بناء السلام.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تتمحور في مدى قدرة الأحزاب العلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م في تفعيل عملية بناء السلام من خلال برامجها، وخلق مجتمع مندمج منظم يعالج الخلافات والتي لا تمثل وسطا ملائما لبناء دولة ديمقراطية وتحقيق السلام والاستقرار وصياغة هويه وطنيه تؤطر الهويات الفرعية، وايضاح عملية بناء السلام في برامجها الحزبية، وهذه تتطلب الإجابة عن سؤال محوري: ما هو مفهوم بناء السلام في برامج الاحزاب العلمانية السياسية العراقية، ومدى قدرتها في تطبيقها في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م؟

رابعاً: فرضية البحث:

تنطلق من إن الاحزاب العلمانية السياسية تؤدي دورا مهماً في عملية بناء السلام في المجتمعات المختلفة، ويتباين هذا الدور في مستواه وتأثيره حسب طبيعة المجتمع وبنيته الفكرية والعقائدية والاجتماعية، وفي العراق برزت الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣م، مما أثار التساؤل هنا حول دورها في عملية بناء السلام في المجتمع العراقي، ويبقى السؤال هنا هل نجحت الأحزاب العلمانية السياسية العراقية في بناء السلام، وماهي نسب النجاح أم انها اخفقت في ذلك، وماهي أسباب الاخفاق في ذلك.

خامساً: منهجية البحث:

إن الدراسة هنا قد استندت إلى أكثر من منهج علمي وفق مقتضيات الدراسة كان في مقدمتها منهج التحليل النظمي في دراسة مدخلات البرامج الحزبية وتحليلها والاستفادة من مخرجاتها، وما تركته من تأثير في الاوضاع العامة، والمنهج الوصفي لدراسة طبيعية برامج الأحزاب العلمانية السياسية العراقية ومنهج تحليل المضمون، في بعض مقتربات الدراسة.

سادساً: هيكلية البحث:

فرضت طبيعة الدراسة تقسيمها على محورين، فضلاً عن مقدمة وخاتمة وجاء المحور الأول بعنوان برامج الأحزاب العلمانية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، أما المحور الثاني حمل عنوان تحليل برامج الأحزاب العلمانية السياسية العراقية لعملية بناء السلام.

I. المحور الاول

برامج الاحزاب العلمانية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م

اولا: الحزب الشيوعي العراقي

يعد الحزب ديمقراطي في بنائه وتنظيمه ونشاطه وعلاقته مع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، ويعمل في الوقت نفسه، على صيانة وحدة نضال الشعب العراقي بقوميتية الرئيستين، العربية والكردية وفي جوهره، وقومياته ومكوناته الأخرى، ومحاربة الشوفينية وضيق الأفق القومي والنعرات الطائفية والعنصرية، وداعيا إلى التمسك بتقاليد شعبنا في التسامح والتكافل الاجتماعي، ورفض التعصب أيا كانت صوره ومصادره [١].

ويعمل الحزب على إقامة نظام ديمقراطي أساسه التعددية الفكرية والسياسية، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الشخصية والعامة، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص، وتأمين العدالة الاجتماعية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، الدولة الديمقراطية العصرية، ويرفض التطرف والتعصب والعنف والارهاب، بأشكالها كافة، ويدعو إلى نبذها ويسعى إلى استبعادها عن الحياة السياسية، ويعمل من أجل إنضاج الشروط الضرورية للانطلاق نحو إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية، وإقامة النظام الديمقراطي الاتحادي في عراق متألف مستقل، وكذلك يرى في الفدرالية، أي نظام الحكم الاتحادي، شكل الحكم المناسب للعراق، ويدعو إلى توطيدها في إقليم كوردستان، وفي مناطق العراق الأخرى وفقاً لأحكام دستور العراق لعام ٢٠٠٥م، وعندما تنضج الشروط الضرورية لذلك، وفي المقدمة منها تحقيق المصالح والحاجات الحقيقية لأبناء المناطق المعنية وكتعبير عن إرادتهم الحرة [٢].

ويلتزم الحزب الشيوعي العراقي باحترام حقوق الإنسان، كما عبَّر عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، والمواثيق والمعاهدات ذات العلاقة ويعمل في الوقت ذاته، على تكريس مفهوم المواطنة ومبدأ المساواة بين المواطنين من دون التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب أو الانتماء السياسي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، يدافع الحزب عن حقوق المرأة ومكتسباتها ويرفض التمييز ضدها، ويعمل على توسيع دورها وإسهامها في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وضمان الفرص الفعلية لتمتع المرأة العراقية بالحقوق السياسية والمدنية

(١) الحزب الشيوعي العراقي، النظام الداخلي المقر في المؤتمر الوطني العراقي الثامن للحزب من ١٠-١٢ ايار، ٢٠٠٧، ص٤.

(٢) الحزب الشيوعي العراقي، النظام الداخلي المقر في المؤتمر الوطني العراقي الثامن للحزب من ١٠-١٢ ايار، ٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص ص٤-٥.

والشخصية، وضمان الالتزام بجميع المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة والطفل، ويولي الحزب اهتماما خاصا للشباب، ويعمل من أجل ضمان تمتعهم الكامل بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا في التنظيم والتعبير، ويسعى من أجل محاربة البطالة في صفوفهم وضمان المساواة لهم في الفرص والأجور، وتهيئة مستلزمات حصولهم على التعليم والتدريب والتأهيل المهني، وتوفير شروط تطوير كفاء أتهم ومواهبهم الابداعية ليساهموا في العراق الجديد ودولته الديمقراطية العصرية [١].

ويناضل الحزب من أجل تكريس الطابع الوطني الديمقراطي للدولة الجديدة والشروع بإصلاحات اقتصادية تهدف الى توسيع قاعدة الاقتصاد الانتاجية، وتغيير بنيته الاحادية وتحديثه، وتأمين توزيع اكثر عدلا للدخل وللثروة، وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً، ويدين حزبنا النشاط الارهابي، والذي يستهدف المدنيين والبنى التحتية ومؤسسات الدولة، كما يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار وعرقلة عملية بناء الدولة الجديدة وأجهزتها، ويدعو الحزب إلى اعتماد منظومة متكاملة من الاجراءات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمحاربة الارهاب والعمل على تجفيف منابعه واجتثاث جذوره[٢].

وللحزب مهمات وأهداف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ومنها، توفير ضمانات العيش الكريم للمواطنين وحمايتهم من الفقر والعوز بالاستخدام العادل لثروات البلاد وعوائد التنمية، خلال استكمال بناء نظام الضمان الاجتماعي عبر تعزيز الشبكة الحالية والارتقاء بالخدمات الاجتماعية، كالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والدفاع عن مجانيتها، وتحديد حد أدنى للأجور يؤمن عيشا كريما ومراجعته دوريا في ضوء معدلات النمو والتضخم، ومعالجة أزمة السكن عبر سياسة سكنية تجمع بين مشاريع سكنية تمولها الدولة للفئات الضعيفة الدخل مع التركيز على بناء المجمعات السكنية والاهتمام بالبناء العمودي وتيسير الإقرار العقاري للفئات المتوسطة الدخل والعمل على حفظ حقوق المتقاعدين، وتأمين حياة لائقة لهم، وضمان شمول المتقاعدين جميعاً بقانون التقاعد الجديد، وتوفير الضمانات الاجتماعية لكبار السن وربات البيوت، والعمل على تشريع قانون يكفل رعاية الدولة لمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتأهيلهم للإدماج في المجتمع [٣].

(١) الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج المقر في المؤتمر الوطني العراقي العاشر للحزب من ٨-١٣ ايار ٢٠١٢، ص ٦-٧.
(٢) المصدر نفسه ، ص ٨-٩.
(٣) المصدر نفسه، ص١٤-١٥.

ثانيا: الحزب الديمقراطي الكردستاني

وهو أحد الأحزاب القومية المهمة والمؤثرة في الساحة العراقية وفي إقليم كوردستان وأهم أهدافه على المستوى الوطني هي [١]:

نصت المادة (٧) إلى السعي لبناء مجتمع مدني يسوده القانون وتكافؤ الفرص يتعايش فيه الجميع في ظل سلطة وطنية نزيهة وشفافة، وتحقيق التعددية السياسية، وتداول السلطة سلمية، وفي حين اشارت المادة (٨) إلى إرساء النظام الديمقراطي البرلماني الفيدرالي في العراق بالشكل الذي يضمن للعراقيين حق المواطنة كاملة، وركزت المادة (١٠) على مفهوم ترسيخ وتعزيز الوحدة الوطنية في إقليم كوردستان والعراق، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لحل القضايا الداخلية العالقة بين حكومة اقليم والحكومة الاتحادية على وفق الدستور، والمادة (١١) تدعو تطوير النظام البرلماني الفدرالي (الاتحادي) وضمان مشاركة مكونات الشعب العراقي جميعهم المؤسسات الدستورية.

أما المواد (١٣-١٧) تنص على احترام الدستور وضمان الحقوق للآخرين والتسامح وترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين المكونات كافة كما يأتي [٢]:

ونصت المادة (١٣) إلى احترام الدستور الفيدرالي من طريق تطبيق مواده وإيلائه القدسية اللازمة بوصفه المعبر الحقيقي لإرادة الشعب العراقي والضامن الوحيد لوحدة العراق أرضا وشعبا، وركزت المادة (١٤) على ضمان الحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان، والكلدان السريان الآشوريين، والأرمن، وفي حين اشارت المادة (١٥) إلى ضمان حق كل مكون ديني ومذهبي في إقليم كوردستان في ممارسة طقوسه الدينية وتأسيس المجالس لتنظيم شؤونه الثقافية والاجتماعية وتطويرها وتنميتها، وترسيخ التعايش السلمي بما يضمن الحوار والتفاعل والاتصال بين الجماعات المختلفة في الدين والقومية كان حاضرا في المادة (١٧) إذ نصت على ترسيخ مبدأ التعايش وروح التسامح بين مكونات الشعب كافة من القوميات والأديان والمذاهب.

وتجدر الإشارة الأخرى تشير إلى إقليم كوردستان خصوصا في المجالات كلها ونلاحظ الاهتمام بتنظيم امور الإقليم والاتجاه إلى الانفصال في أكثر من مرة وتم الاستفتاء على ذلك وهذا يؤثر في عملية بناء السلام؛ لأن مفهوم الفيدرالية لا يشير إلى الانفصال وإنما الى الوحدة، ومن خلال المادة الثانية للمنهاج (هو حزب ديمقراطي وطني، يؤمن بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحرية الفردية وحق الأمة الكردية والأمم الأخرى في تقرير مصيرها، ويناضل من أجل ذلك على وفق مناهج علمية وبطرق سلمية وديمقراطية مستوحاة من تجارب

(١) المواد (٧،١١)، المنهاج الحزبي للحزب الديمقراطي، اهداف الحزب على المستوى الوطني، ص٧. ينظر الى الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ٢٠٢٠:
https://www.kdp.info/uploads/2012/KDP_Program_Arabic.pdf

(٢) المصدر نفسه، المواد (١٣،١٧)، ص ٨-٩.

الحركة التحررية للأمة الكردية والتراث الوطني والنضالي للبارزاني الخالد مستفيداً من تجارب الشعوب بما ينسجم مع واقع كوردستان.

اما برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني لانتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٨م وتحت شعار مكاسب أكثر لكوردستان، إن الحزب يعمل من أجل حماية حقوق الكرد، نحن مؤمنون ومقتنعون بأن تلك الحقوق تحمي أيضاً حقوق العراقيين عموماً ، وعندما تحترم الحكومة الفدرالية الدستور، والفدرالية وسلطات القضاء وتنوع المكونات التي تعيش في العراق، سينتصر العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني وضع دوماً حقوق شعب كوردستان في مقدمة مهامه، ونناضل من أجل تقوية مكانة الكرد في كوردستان والعراق والخارج، نعمل مع الأحزاب الأخرى التي تمتلك ذات النظرة تجاه العراق الفدرالي وتؤمن بالتعايش والتنوع [١].

وللحزب برنامج انتخابي في عام ٢٠١٨م ولا يختلف عن برامجه السابقة في الانتخابات الماضية والتي دخل فيها مع حزب الاتحاد الكردستاني في قائمة التحالف الكردستاني والتي تعبر عن التحالفات الضيقة على أساس قومي، ومن أولويات برنامج عملنا في البرلمان العراقي بعد انتخابات ٢٠١٨م [٢]:

١. حماية الحقوق والحريات الدستورية لشعب كوردستان والكيان الدستوري القوي الموحد للإقليم.
٢. فضلاً عن تقدير واحترام الحزب الديمقراطي الكردستاني، لصمود وتحمل شعب كوردستان بشكل عام، والموظفين بشكل خاص، نؤكد تكثيف جهودنا من أجل ضمان الحصة العادلة لموازنة إقليم كوردستان والمناطق الكردستانية خارج الإقليم من موارد العراق وإنهاء الغدر الذي يرتكب بحق شعبنا في مجال الموازنة والرواتب والمستحقات المالية.
٣. تنفيذ مواد وفقرات الدستور كافة والالتزام بنصوصه وفق معايير الشراكة والتوازن والتوافق، هو الضمان الوحيد الدائم للوحدة الاختيارية للأرض والشعب والسيادة العراقية.
٤. الإسراع في تنفيذ المادة (١٤٠)، والتطبيع والإحصاء والاستفتاء، وإنهاء الوضع غير النوعي في كركوك والمدن والقصبات والمناطق كافة.

(١) البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي الكردستاني لعام ٢٠١٨، ينظر الى الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت:

https://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=107748

(٢) المصدر نفسه.

٥. المحافظـــة على النظام الجمهـــوري الاتحادي الديمقراطي التعددي، وتأسيس دولة مدنية مؤسساتية مبنية على أسس الشراكة والمواطنة المتساوية.
٦. العراق دولة للمكونات القومية والدينية والمذهبية، ولكي يكون هذا الاختلاف نقطة لقـوة الـــوطن، يجب أن يحتـــرم فيه الاختلافات، ويتم ضمان الحـــريات والقضاء على الإرهاب والضغـــوط المصطنعـــة التي تمارس بهدف الترحيل والتغيير الديموغرافي.

أما الفقرة السابعة اشارت إلى المصالحة الوطنية ومبدأ التعايش السلمي والفقرة الثامنة هدفها الاصلاح الاقتصادي والمال وكالاتي [١]:

٧. لتحقيق المصالحـــة الـــوطنية الشاملة، والتعايش السلمي الحقيقي، يجب إعمار المناطق كافة المتضـــررة جراء الحـــرب، وعـــودة النازحين الى بيوتهم ومناطقهم، ومساعدة ضحايا الإبادة الجماعية ومعاقبة مجرمي الحرب.
٨. الإصلاح الاقتصادي والمالي الأســـاسي، من أجل إنقاذ العـــراق من الانهيار الاقتصادي والإصلاح السياسي والإداري العـام، يضمن احترام وسيادة المؤسسات الوطنية واستقلالية السلطات القضائية.

ثالثا: الحزب الوطني الكردستاني:

يعد من الأحزاب القومية الكردستانية وجاء في منهاج الحزب أنه يناضل من أجل السلم، والديمقراطية، الحرية المساواة والعدالة الاجتماعية، إنشاء المجتمع المدني، ترسيخ القانون، تحقيق حق تقرير المصير، التضامن، وتعايش الشعوب معاً تحت ظل السلام والوئام والعدل والمساواة، ويكافح ضد الدكتاتورية والحرب والاحتلال والعدوان، والاستغلال والقهر القومي بفروعه الطبقي والعرقي والجنسي وخرق حقوق الانسان والعنصرية والرجعية والإرهاب [٢]، ويكافح الحزب من أجل ترسيخ النظام الفيدرالي الذي أقره المجلس الوطني الكردستاني بالاجماع في١٩٩٢/١٠/٤م لتحديد العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية ضمن إطار عراق ديمقراطي برلماني فيدرالي متعدد الأحزاب، وبخصوص الاهداف الاقتصادية للحزب فأنه يناضل من أجل تحقيق اقتصاد متطور باتجاه تقوية البنية التحتية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في المجالات جميعها وبشكل يؤدي إلى تقوية اقتصاد البلاد وتوفير العدالة الاجتماعية والمعيشية اللائقة لأفراد المجتمع، وهذا عن طريق تطوير الزراعة لتأمين الأمن الغذائي[٣]، أما الجانب الاجتماعي والثقافي فأن حل مشكلة السكن وذلك وفق خطة مناسبة، وتوفير المستشفيات والمراكز الصحية والأدوية للمواطنين في القرى والمدن

(١) الفقرة (٨،٧)، الحزب الديمقراطي الكردستاني، البرنامج الانتخابي لعام ٢٠١٨، مصدر سبق ذكره.
(٢) المنهاج الحزبي للاتحاد الوطني الكردستاني، الاهداف العامة، في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية ٦/١ - ٦/١٤/ ٢٠٠٧، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ٣.
(٣) المصدر نفسه ، ص ٧.

الكردستانية كلها، وتهيئة فرص العمل والعاطلين وفق خطة مدروسة، تأمين العمل للعاملين والضمان الاجتماعي للعمال والمتقاعدين وعوائل الشهداء والعاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود والأطفال الذين لامعيل لهم، التعليم المجاني للمراحل الدراسية كافة وتأمين التعليم الالزامي، تطوير ثقافة المجتمع الكردستاني بحيث تعكس المنهج التحرري والديمقراطي الاشتراكي في كردستان، صياغة قانون جديد للعمل، تراعي فيه مصالح العمال، ويضمن لهم الأرضية المناسبة للتقدم الاجتماعي والثقافي، وبخصوص المرأة فأنها تحتل مكانتها الطبيعية في كردستان وفي المجالات جميعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [١].

ومن الأهداف العامة التي يؤمن فيها الحزب العمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير لشعب كردستان، بشكل ديمقراطي، المحافظة على النظام الديمقراطي الفيدرالي والبرلماني في العراق وتطويره، وإعادة كركوك، خانقين، سنجار، مخمور، مندلي، بدرة، جصان، والمناطق المستقطعة الأخرى من كوردستان إلى إقليم كوردستان، تحقيق جميع الحقوق القانونية والدستورية لمواطني كوردستان التي اقرها الدستور العراقي والالتزام بالحقوق الدستورية لجميع المكونات القومية في كوردستان، من (التركمان، العرب، الأرمن، والكلدو اشور)، والمكونات الدينية والمذهبية، من (الأيزيديين، المسيحيين، الصابئة المندائية، والكاكائية، والشبك)، في كوردستان والعراق [٢].

والاهتمام الجدي ببناء شخصية الانسان الكردي، كمواطن ذي حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية، في مجتمع مدني ديمقراطي متحضر، التعايش السلمي والآمن بين الأديان والمذاهب جميعها، واحترامها، والسعي من أجل تأسيس نظام سياسي قائم على أسس النظام الديمقراطي والعلماني، والسعي المستمر من أجل الاصلاح الاقتصادي ورفع مستوى النمو الاقتصادي في المجالات جميعها، وازالة آثار الحرب الداخلية سيئة الصيت، وحل تداعياتها، من الناحية السياسية والقانونية والاجتماعية [٣].

ويؤمن الاتحاد الوطني الكردستاني بأن هذا الحل الديمقراطي هو حل مناسب، للعراق ولكوردستان، وعليه فإنه يعد حماية وتطوير النظام الفيدرالي في العراق، في هذه المرحلة، هدفاً من أهدافه الاستراتيجية، كما أنه يرى أن تنفيذ الحقوق الدستورية، وحل قضية المناطق المستقطعة من كوردستان شرط لعدم تراجع النظام، وضمانة لاستمرار العقد الدستوري القائم

(١) المصدر نفسه، ص ٩-١٠.
(٢) المنهاج الحزبي للاتحاد الوطني الكردستاني المقرر في المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية ٦/١ - ٦/١٤/ ٢٠١٠، ص ٤٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٥-٤٦.

بين الكرد، والأطراف القومية والمذهبية العراقية الأخرى، والذي يبدو أن هذا بدوره ضمانة أيضا للاستقرار والأمن، والتعايش السلمي في العراق [١].

أما النظام الداخلي للحزب فأن المادة الأولى تشير الى اسم الاتحاد الوطني الكردستاني، واختصاره (أ.و.ك) والمادة الثانية من النظام تحدد الاتجاه الذي ينتمي له الحزب وهو اشتراكي ديمقراطي، يناضل من أجل توطيد السلام، وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الانسان، وحق تقرير المصير، ويؤمن بثقافة المساواة والتسامح، والشعارات للحزب تتمثل في السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الانسان، حق تقرير المصير، العدالة الاجتماعية، والمادة الثالثة تبين ان النظام الداخلي هو أعلى دستور عمل تنظيمي للحزب وعلى الأعضاء والهيئات والمؤسسات والأجهزة الحزبية وفي أية درجة حزبية كانوا الالتزام به التزاما تاما [٢].

وفيما يخص القضية الكردية يرى الاتحاد "إن المجلس الوطني هو أعلى سلطة في كوردستان ويتكون المجلس من طريق إجراء انتخابات مباشرة وحرة وبالاقتراع السري وذلك بمشاركة أبناء كوردستان كافة دون تمييز، والملاحظة الرئيسة التي ترد هنا تتعلق بمسيرة التجربة الديمقراطية الرائدة التي تولدت في المنطقة في أعقاب حرب الخليج والتي ساعدت في فتح الطريق أمام التحول الديمقراطي في العراق في سياق جبهة وطنية شاملة، إلا أن هذه التجربة تعثرت؛ بسبب إصرار الحزبين الكرديين الرئيسين على سياسة المناصفة في إدارة شؤون المنطقة، هذه السياسة التي أسهمت في تراكم المشكلات والتصادم وحصول حرب بين الحزبين، يضاف إلى ذلك ظهور بعض الأحزاب المدعمة إقليمياً كما في الحركة الاسلامية الكردستانية التي أسهمت فعلاً في هذه الأحداث وشاركت في انتهاكات حقوق الانسان [٣].

رابعا: الجبهة التركمانية:

وتعد من التنظيمات السياسية الليبرالية وتأسست على مراحل، ففي عام ١٩٨٨م تأسس الحزب الوطني التركماني العراقي بقيادة مظفر ارسلان، وفي عام ١٩٩٢م تأسس حزب تركمان ايلي، وفي عام ١٩٩٤م تأسست حركة التركمان المستقلين بقيادة كنعان صفوت، ولكن تركيا جمعتهم في تشكيل واحد أسمه الجبهة التركمانية، وعقد مؤتمرهم في ٥ نيسان ١٩٩٥م في اربيل بقيادة هالي تورهان، ورسا لجبه الآن، وإحسان دوغلماج، وفي ٧ تشرين الأول ١٩٩٧م عقدت الجبهة التركمانية العراقية مؤتمرها الأول في اربيل، وشهدت الجبهة انضمام

(١) المصدر نفسه، ص٥٠.
(٢) المادة (١، ٢، ٣)، النظام الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني المقرر في المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية ٦/١ - ٦/١٤/ ٢٠١٠، ص ص٩٥-٩٦.
(٣) عبد الوهاب حميد رشيد، *العراق المعاصر*، ط١، (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

أحزاب وحركات وجمعيات سياسية وثقافية واجتماعية تركمانية أخرى إليها ومنها الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، حركة الوفاء التركمانية، الحركة الإسلامية لتركمان العراق، حزب العدالة التركماني، نادي الإخاء التركماني، مؤسسة توركمن إيلي للثقافة والتعاون، جمعية الثقافة والتعاون الأتراك العراق، اتحاد الجمعيات التركمانية في أوربا، المركز التركماني الكندي، وجمعية توركمن إيلي للمثقفين، وللجبهة ممثليات في الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا وسوريا وغيرها من البلدان)، والجبهة قريبة في التوجه السياسي من تركيا وابرز قياداتها ارشد الصالحي وحسن طوران رئيس مجلس محافظة كركوك، وعلي مهدي[١].

ومن الجدير بالذكر إن الجبهة التركمانية التي تؤمن بالديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وتناضل من أجل وحدة الأراضي العراقية وعدم تقسيمها على دويلات عرقية وطائفية صغيرة هي المؤسسة السياسية الوحيدة التي تستند على إرادة الشعب ولا تؤمن بالأحكام بالقوة والعنف، وإنها تهتم إلى جانب السياسة في القضايا الاجتماعية والثقافية والتي أقرت في المؤتمرات العامة، كما تناضل الجبهة التركمانية التي تستمد قوتها من إرادة الشعب من أجل تمثيل التركمان في المحافل الدولية كافة ضمن صفوف القوى والتيارات العراقية من أجل نيل التركمان حقوقهم الكاملة المشروعة ضمن عراق ديمقراطي حر وتعددي حزبي، برلماني يضمن الحقوق المشروعة لفئات الشعب العراقي كافة من قوميات وطوائف وأديان[٢].

وبرنامج الجبهة على صعيد التركمان خصوصاً فكانت تهدف إلى التركيز على المفاصل الأساسية الآتية[٣]:

١. العمل على مشاركة التركمان سائر القوى الوطنية في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والوظائف الحكومية الأساسية بشكل عادل.
٢. العمل من أجل اعتراف دستور العراق الدائم بالتركمان كقومية أساسية في تركيبة المجتمع العراقي، وضمان حقوقهم المشروعة في هذا الدستور.
٣. تخصيص نسبة ٢٥٪ من واردات نفط كركوك لأعمار المدينة وتطويرها.
٤. وضع خطة متكاملة لإعادة أعمار القرى والقصبات التابعة لمحافظة كركوك والتي هدمها النظام البائد، وتعويض أهالي تلك المناطق عما لحق بهم من الأضرار، وإعطاء درجة إدارية أعلى للقرى والنواحي التركمانية التي تزخر بكثافة سكانية كبيرة.

---

(١) ستار جبار علاي، *العراق والتغيير دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣* ، (بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٨)، ص٣٢٢.

(٢) "البرنامج الانتخابي للجبهة التركمانية في انتخابات ٢٠١٨"، *مجلة تركمان العراق*، ينظر الى الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت :

http://www.turkmen.nl/1_Issue68/3.html

(٣) المصدر نفسه.

٥. استحداث محافظتين تركمانيتين يكون المركز الأول قضاء تلعفر والمركز الثاني قضاء طوز خورماتو.
٦. إعادة المهجرين التركمان في داخل العراق وخارجه إلى مناطقهم الأصلية، وتمكينهم من استرجاع جميع ممتلكاتهم وأراضيهم التي صودرت منهم.
٧. ضمان الحقوق المشروعة للمرأة التركمانية، ودعمها في المجالات كافة، وإشراكها في العملية السياسية.

خامسا: حزب الوفاق الوطني العراقي:

يؤكد النظام الداخلي للحزب في المادة (١) منه على تعريف حزب الوفاق الوطني العراقي والاسم المختصر" وفاق" هو كيان سياسي عراقي يعمل لبناء دولة مدنية دولة المواطنة، يتساوى فيها الجميع بالحقوق والواجبات، والإنتماء مفتوح أمام العراقيين [١].

وشارك الحزب في الترتيبات التي أنشات بعد الاحتلال وتمثلت في مجلس الحكم الانتقالي بشخص رئيسها اياد علاوي والذي أصبح أول رئيس وزراء بعد الاحتلال وتمكنت حكومة علاوي من إنجاز انتخابات الجمعية الوطنية مطلع عام ٢٠٠٥م[٢].

ويعد حزب الوفاق الوطني من الاحزاب الليبرالية ويطرح برنامجه السياسي على وفق استراتيجيات السياسة الداخلية الآتية[٣]:

١. التأكيد على قيمة المواطنة وتعزيزها وتغليبها على الولاءات والانتماءات الفرعية وصولًا لتحقيق الوحدة الوطنية.
٢. إن التوجهات الطائفية السياسية وتسييس الدين تؤدي إلى مخرجات سلبية لها تأثيرها السلبي من جهة، وتفتح الأبواب لتدخلات إقليمية ودولية في الشأن الداخلي، كما تؤدي إلى إنتعاش حركات ومنظمات الارهاب لتعبث في سلامة الوطن، وهذه المخرجات ستؤدي بالطبع إلى خطر يهدد وحدة العراق وتقسيمه وعدم تمكينه من بناء المؤسسات الوطنية المحترفة للدولة المدنية المنشودة والتي توفر العدالة والمساواة والقانون وتكافؤ الفرص للجميع.
٣. وجود برنامج وطني يجمع العراقيين، لا يفرق بينهم دين أو مذهب أو طائفة أو قومية، فالكل لهم ذات الحقوق في العيش بكرامة وأمن استقرار، وعليهم ذات الواجبات وأهمها الاخلاص والعمل والتضحية لبلدهم العراق.

(١) المادة (١)، النظام الداخلي لحزب الوفاق الوطني العراقي.
(٢) البرنامج السياسي لحزب الوفاق الوطني العراقي، ٢٠١٨.
(٣) المصدر نفسه.

٤. الحل الاتحادي بما يمثله من حل ديمقراطي معاصر، هو أحد تجليات الفكر السياسي والإداري المواكب لأبعاد الحداثة، والحاجة الى مؤسسات مدنية من شانها خلق عراق ديمقراطي تسوده الأسس المتعارف عليها في الدول المتقدمة وفي مقدمتها مفهوم المواطنة، وضرورة وجود قضاء مستقل ونزيه بعيداً عن أي ضغوطات وتأثيرات سياسية واجتماعية، إن النهج الديمقراطي وتعزيز آليات الشفافية هو الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

٥. الاعتماد على دستور متطور دائم للبلاد، يكون ضماناً لحياة يسودها الأمن والسلام، وتسهم بنوده وفقراته في بناء المجتمع المدني المعاصر، والتأكيد على التعددية، كما يعطي هذا الدستور للمرأة العراقية دورها الحقيقي والفاعل في مسيرة العراق، يكون العراقيون سواسية في الحقوق والواجبات، وتأكيد الإحترام الكامل للأديان والمعتقدات الدينية الأخرى مما يوفر إمكانية نشر ثقافة التسامح داخل المجتمع العراقي وإمكانية الاستفادة من قدرات العراقيين كافة لبناء بلدهم بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو المذهب أو الجنس، فالدستور يؤكد هوية واحدة هي هوية العراق.

٦. إحترام وتقدير دور المراجع الدينية والاشادة بمواقفها المسؤولة والحكيمة في دعواتها المتواصلة على وحدة الشعب العراقي ونبذ التفرقة وتدعيم وتعزيز الوحدة الاجتماعية.

II. المحور الثاني:

تحليل برامج الاحزاب العلمانية السياسية العراقية لعملية بناء السلام

إن الاحزاب العلمانية يضم أحزاب اساسية منها، ماهي ليبرالية ديمقراطية واخرى يسارية وثالثة قومية، لذا فإنها تنظر إلى بناء الدولة العراقية على أساس ديمقراطي تعددي، وهذا الأمر ينطوي على كيفية إدارة الدولة وتحديد شكل النظام الاقتصادي المتبع فيها، لذا ترى ضرورة إقامه مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، إذ إن أساس رؤيتها للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، على ضرورة اللجوء إلى الخيار الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة بعيداً عن المحاصصة الطائفية السياسية[١]. وبقدر ما يتعلق الأمر بالحزب الشيوعي فأنه يهدف إلى معالجة أهم القضايا ذات الطابع السياسي والتشريعي ومنها إنجاز التعديلات الدستورية التي تؤدي إلى الاستقرار المجتمعي، والاتفاق على قانون النفط والغاز والمشكلات المتعلقة بتوزيع السلطات والصلاحيات بين المركز والمحافظات والقوانين الأخرى هذا من جانب، أما على الصعيد الاقتصادي فإن الحزب الشيوعي يدعو إلى توحيد الرؤية الاقتصادية وتنفيذ استراتيجية اقتصادية ذات أهداف ووسائل واضحة تتمثل برسم السياسة النفطية للعراق

(١) نوفل حميد الزيدي، *استراتيجية العراق بعد الاحتلال*، ط ١، (العراق: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، ٢٠٢١م)، ص ٢٠٣.

والحفاظ على مواردة، وكذلك يشترط انبثاق حكومة ذات طابع وطني وديمقراطي واسعه التمثيل، تتبنى برنامجاً وطنيا متفق عليه من الأحزاب والقوى السياسية جميعاً المشاركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣م وتؤدي برامجها إلى بناء دوله المواطنة، والابتعاد عن إعادة إنتاج نظام المحاصصة وتداعياتها من ضعف في الأداء وفي القدرة على الانجاز[١].

إن أهم ما يميز برنامج الحزب الشيوعي العراقي الإشارة الى الدولة المدنية الديمقراطية المعاصرة التي يتساوى فيها المواطنون أمام القانون في الحقوق والواجبات، والابتعاد عن الاستقطاب الطائفي في البرامج السياسية والانتخابية ومخاطرها على بناء الدولة، ومن ثم على بناء السلام وتحقيقه في العراق، والدعوة إلى المنافسة بين الأحزاب والقوى السياسية على أساس برامج سياسية، تسعى إلى النهوض بالمجتمع العراقي وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي [٢]، وينظر الحزب الشيوعي إلى ضرورة إشراك المرأة في التنمية؛ لأنها تشكل عنصراً أساسياً في عناصرها وتؤدي دوراً خاصاً فيها، وخصوصاً المرأة العاملة، ومن هنا ينطلق من أهمية التأكيد على ايلاء المرأة الاهتمام الضروري العمل على تأهيلها وادماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حقوقها كافه بما فيها حقها في العمل وازاله أي عوائق عن هذا الطريق فضلاً عن ضمان المساواة في الأجور قانوناً وفعلاً في القطاعين العام والخاص[٣]، وتعزيز مكانتها في المجتمع والغاء اشكال التمييز كافة، لذلك يمكن وصف الحزب بوصفه الحزب العراقي الوحيد العابر للطوائف والأثنيات يضم في صفوفه اطياف المجتمع العراقي كلها، وكذلك تجاوز الخطاب الطائفي، وتميز خطابه السياسي بالاعتدال والوحدة وكذلك ينص على اتباع الطرق السلمية والتأكيد الديمقراطي، وكل ذلك يعمل على تعزيز بناء السلام [٤]، وبناء على ما تقدم فأن الحزب الشيوعي يتميز بموقفه من نظام المحاصصة الطائفية والاثنية، ويعدها المسؤولة عن الازمة البنيوية التي يتعرض لها العراق وبالمقابل يطرح الحزب البديل الوطني الديمقراطي الذي يؤسس إلى الوطنية العراقية ويوفر الشروط الملائمة في عملية بناء السلام [٥].

(١) بلاغ - منشورات الحزب الشيوعي العراقي، عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢٢-٢٣/نيسان/٢٠١٠، العراق، ص ٢٢-٢٣.

(٢) افتتاحيات جريدة طريق الشعب، لمصلحة من تؤجج الطائفية؟ ،٩/حزيران/٢٠٠٩، سلسلة دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، العراق، ٢٠٠٩، ص ص ٢٦-٢٧.

(٣) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المجلس الحزبي العام الكونفرنس "السادس"، في ٢٢-٢٤ / كانون الأول ٢٠٠٤، سلسلة دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، العراق ،٢٠٠٤، ص٦٤.

(٤) مقابلة مع رائد فهمي، "سكرتير الحزب الشيوعي العراقي"، مقر الحزب الشيوعي، بغداد، بتاريخ ١٥ / ٢/ ٢٠٢١.

(٥) صالح ياسر، *الحزب الشيوعي العراقي في عشرين سؤال وجواب*، (العراق: دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص٢٧.

أما الأحزاب الكردية فأنها اعتمدت لغة الانفصال (ولو سمح لـــــها بصورة نهائية) عـــــن العراق انطلاقاً من مشاعر قومية وتحقيق مكاسب قومية، لذا يعتقد الباحث من الصعب توحيد مواقف الكرد من السلطات الحاكمة في العراق وحصرها بأنموذج واحد معين، إلا إنها تتسم عموماً بمواقف تتراوح بين العداء الصريح والكراهية، والدعوة للعمل المشترك والأخوة، ومضمونها الفعلي مقرون بالمواقف السياسية للحركات القومية الكردية، لذا أكدت الاحزاب الكردية على ضرورة إقامة الديمقراطية والفيدرالية كصيغة للعلاقة مع الحكومة المركزية في العراق، نلاحظ أن الكرد يتطلعون دائماً إلى تركيز هويتهم القومية الخاصة التي يعدونها الأساس الحقيقي لطموحاتهم والمعبر الكامل عن خصائصهم عوضاً عن الهوية الوطنية التي يعدونها هوية اضطرارية طارئة تلزمهم بها الحقائق الجغرافية والوضاع السياسية، لذلك الحديث عن بناء سلام في فلسفة الاحزاب الكردية صعب نسبياً، فعلى الرغم من تأكيد زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البرزاني)، مراراً وتكراراً أنَّ النظام الفيدرالي هو النظام الذي يحافظ على الوحدة الوطنية للعراق، إلا إنَّ طرحهم للفيدرالية هو أقرب إلى الاستقلال التام لكوردستان العراق، وهذا كله يؤكد بوضوح أن الكرد وبمختلف انتماءاتهم القبلية والمدنية لم يتولد لديهم شعور بالانتماء الوطني العراقي، ولم يكونوا على استعداد لحمل هوية العراق الوطنية أو السعي لبناء سلام بين مكونات الشعب الأخرى.

وكذلك فأن حزب الوفاق الوطني اشترك من الحركة ثمـــــانية من أعضـــــاء القائـــــمة فـــــي كـــــتابـة الدســـــتور[١]، وتؤكد الحركة عبر ميثاقها بالعمل الدؤوب إقامة نظام ديمقراطي يقوم على أساس الدستور واحترامه يكرس وحدة العراق، التجانس والتماسك في المجتمع العراقي، وان يكون هناك سلم أهلي ومصالحة وطنية حقيقية، وانطلاقاً من البرنامج الداخلي لحركة الوفاق الوطني نلاحظ ان الحركة لم تؤدِ ذلك بشكل يتناسب مع متطلبات الهوية الوطنية أو يصب في مصلحتها وذلك عبر الواقع الفعلي للحركة، فعلى الرغم من أن البرنامج يتسم بالمظاهر الديمقراطية الليبرالية، لكن نلاحظ عدم توفر أهم عنصر للديمقراطية وهو عدم تداول القيادة، ويعني هذا من الناحية الفعلية أنها تتزعم القيادة الفردية وليست الجماعية، مما يجعلها أمام قيادة فردية داخل الحركة، وهذا ما يتعارض مع ما تبنته الحركة في برنامجها سواء على مستوى السلطة السياسية أم في العمل الداخلي للحزب، ولقد تعرض الحزب لانشقاقات مما يعني غلبة المكاسب والمصالح الشخصية، وليست لاختلافات أيديولوجية عقائدية [٢].

(١) حسن لطيف الزبيدي واخرون، *العراق والبحث عن المستقبل*، (النجف الاشرف: المركز العراقي للبحث والدراسات، ٢٠٠٨)، ص٣٩٠

(٢) فاتن محمد رزاق الخفاجي، *التسامح في فكر الاحزاب العراقية المعاصرة*، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣)، ص٢٨٧-٢٧٩.

إذ نلاحظ إن البرامج الانتخابية للأحزاب العلمانية السياسية العراقية، أغليها تشترك في المفردات خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني والخدمي والاقتصادي، مع الفارق في تقديم أحدهما على الآخر وبصياغات مختلفة، فضلاً عن تفضيل بعض الكتل والقوائم بعض البرامج الانتخابية التي تخدم مصالحها بالذات كما هو الحال في برامج الكتل والأحزاب الكردية التي ركزت على قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها، كما امتازت أغلب البرامج بالعموميات وتجنب الخوض في التفاصيل، وربما يكون ذلك تهرباً من المسؤولية في حال تعثرها في تنفيذ برامجها فيما لو وصلت إلى الحكم، ولم تقدم الأحزاب السياسية المختلفة تعهدات أخلاقية للفرد العراقي تلتزم بموجبها بتطبيق برامجها الانتخابية تلك في حالة فوزها وإلا عليها الانسحاب من الحكومة والتخلي عن الامتيازات التي حصلت عليها من طريق أصوات الناخبين، من جهة أخرى نرى أن أي حديث عن النظام الديمقراطي ومرحلة التحول الديمقراطي يتطلب أساساً وجود أحزاب ديمقراطية، وفي غير ذلك صعوبة مهمة التحول وبناء النظام المنشود، فالمطلوب من الأحزاب العراقية تبني الإصلاح الديمقراطي فكراً وتطبيقاً بصفة شاملة ومتواصلة، والدعوة إلى عدم احتكار السلطة، ويبقى الأهم في كل ذلك هو صفة الجمود التي تميز هذه الأحزاب السياسية في فكرها وسلوكها[١].

وبدا واضحا إن الإرباك الذي تعانيه الساحة العراقية يقع جزء كبير منه على عاتق تلك الأحزاب لاسيما في توزيع المكاسب السياسية، فأهم ما يجب التركيز عليه هو تبني ثقافة احترام القيم الديمقراطية ومنها التنوع المجتمعي، ويتوقف على قبولها للديمقراطية منهجاً لإدارة أوجه الاختلاف، وتباين المصالح بين الأفراد والجماعات، لذلك فإن تنمية ممارسة الأحزاب العراقية للعملية السياسية، وتعديل برامجها الحزبية والانتخابية يعد ضرورة لبناء مجتمع ديمقراطي ونظام سياسي مستقر، فالأحزاب السياسية العراقية تتفاوت من ناحية إيمانها بالديمقراطية، فالأحزاب العلمانية التي جعلت من الديمقراطية المبدأ الأصيل في العمل والمنهج الواجب اتباعه إلا إن جميع هذه الأحزاب وغيرها في الساحة العراقية لم تصل إلى مرحلة الاستقرار في الرؤية والأهداف كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، فالتعايش السلمي والقبول بالآخر وبناء السلام بحاجة إلى تطبيق الديمقراطية؛ ولأن الأحزاب السياسية ترشح قادة سياسيين لإدارة الحكومة، لذلك عليها تطبيق الديمقراطية في نظامها الداخلي وطريقة عملها واختيار قادتها [٢].

وعلى الرغم من إن الأحزاب تؤدي دورا جوهريا في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية وتثبيتها، ومع أنه يمكن القول إن "لا ديمقراطية بدون احزاب "، إلا أنه لا يمكن القول بالمقابل

(١) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٧- ٣٨٨.
(٢) سحر حربي عبد الامير، *الدولة وادرة التنوع الاثني مع الاشارة الى النموذج العراقي*، ط ١، (العراق: دار الحنش، ٢٠١٧)، ص ٢٠٣-٢٠٤.

إلا احزاب بدون ديمقراطية"، إذ إن الأحزاب قد توجد في الأنظمة السياسية الاستبدادية، وفي الأنظمة الديمقراطية على السواء، ولكن القيمة السياسية التي تضفيها الأحزاب لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي [١]، ويمكن تحديد شروط تمثل الحد الأدنى للحزب الديمقراطي [٢]:

١. أن يكون أعضاء الحزب هم مصدر السلطة داخله، وتكون عضوية الحزب مصدر الحقوق ومناط الواجبات.

٢. سيطرة نظم الحزب ولوائحه والمساواة أمامها بين الأعضاء.

٣. ضمان حرية التعبير وتشجيعها، وإتاحة الفرصة لنمو التيارات.

٤. التداول السلمي للسلطة داخل الحزب من طريق الانتخابات.

٥. القبول بالأحزاب الأخرى، والتعبير عن ذلك من خلال المنافسة في الانتخابات.

وبناء على ما تقدم من خلال هذه الشروط نلاحظ إن الأزمة الحقيقية للأحزاب العراقية بصورة عامة مع الديمقراطية تكمن في كيفية القبول بها والتعامل معها باحترام وبشكل كامل ومتماسك داخل هذه الاحزاب نفسها، وتشكل هذه الحقيقة أحد أهم المعوقات، وغياب ذلك أدى إلى عدم التماس المباشر مع الجماهير للتعرف على متطلباتهم الأساسية والمتغيرة والتعامل باحترام ضمن الأطر المحددة مع الأحزاب الأخرى [٣].

بشكل عام يمكن التوضيح إن البرامج الانتخابية للأحزاب العلمانية السياسية العراقية في المجمل العام جاءت على ذكر عموميات تتعلق بحق التعليم والسكن، والاهتمام بالمرأة والجانب الصحي والقضاء على البطالة وغيرها من الجوانب العامة، كما أنها لم تصنف الحقوق والحريات بل جاءت في أغلبها خالية من التمييز بين الحقوق والحريات، وجاءت جميعها على ذكر بعض الحقوق والحريات بإشارات سريعة، في حين ذهبت إلى التفصيل في مجمل بقية القضايا المشار إليها في برامجها الانتخابية من وضع سياسي واقتصادي وزراعي وغيرها، وهي لما كانت خالية من التركيز على مفهوم المواطنة لذا، مرت عليه مروراً سريعاً وبذلك لم تتضمن آليات تفعيله واستناداً لذلك فإن التغاضي عن توفير ضمانات تفعيل آليات مبدأ المواطنة وإن بحدودها الدنيا، يؤشر ضعف الوعي السياسي بالمواطنة وبالحقوق والحريات حتى لدى النخبة السياسية، إن عدم تطبيق البرامج الانتخابية من الأحزاب السياسية أدت في حقيقة الأمر الى فقدانها لكثير من أسباب شرعيتها وشرعية وجودها في نظر

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.
(٢) هدى محمد البهادلي، *المأسسة وحقوق الانسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣*، ط ١، (العراق: انكي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ١٩٤.
(٣) المصدر نفسه، ص١٩٥.

المجتمع، لذلك إذا بقيت على هذه الحالة من ضعف الوعي بالمواطنة وحقوق وحريات المواطن العراقي فإن ذلك يؤشر فشلها نهائياً مستقبلا، وبالمقابل فإن المعني بهذه الحقوق والحريات هو الفرد العراقي، وبفعل تراكمات الماضي الاستبدادي غاب وعي المواطنة عن ذهن الفرد العراقي، بل مازالت هناك ضبابية لدى غالبية المجتمع في عدم القدرة على التمييز بين الحقوق التي توفرها المواطنة والمسؤوليات التي تقتضيها [١].

ويرى الباحث إن برامج الأحزاب العلمانية السياسية تعمل على بعض المفردات التي تحقق مصلحتها وحسب فكر الأحزاب ان كانت قومية أو يسارية أو ليبرالية، كما يرصد لدى الأحزاب العلمانية القومية على الرغم من رفع شعار احترام حقوق الشعب العراقي كافة، وجود اتجاه قومي لتحقيق مكاسب للقومية التي ينتمون اليها، والامثلة على ذلك الدعوة إلى استفتاء انفصال إقليم كوردستان عن الدولة الاتحادية في عام ٢٠١٧م وهذا يؤثر سلباً في بناء السلام والدولة، ويلاحظ ايضاً عليها هناك اهتمام بالقضية الكردستانية فقط دون القضية الوطنية، والفيدرالية لدى الأحزاب الكردستانية طريق لكسب المزيد من الحقوق الخاصة بهم وطريق لتحقيق الطموح الكردي، وقضية كركوك والمناطق الاخرى هي الأساس لديهم في الاتفاق وليس الوحدة الوطنية وهذا يؤثر بعملية بناء السلام، والأساس الوطني والهوية الجامعة، وغياب مفهوم الديمقراطية الحقيقية في تغيير قيادات الأحزاب أدى الى بقاء القيادات ذاتها بالمناصب الحزبية دون الاعتماد على الانتخابات واختيار الاشخاص ذوي الكفاءة، والجبهة التركمانية تعمل بالمفاهيم ذاتها والاستقواء بالدولة التركية في العديد من الخطابات، وكانت أقوى الأصوات المطالبة بحقوق الشعب التركماني المغتصب من قبل الحكومات السابقة والحالية، إلا أنه نلاحظ إن مسألة كركوك في برنامج الجبهة يعد أساس للمحاصصة من خلال التقسيم المذكور في إدارة كركوك بعيداً عن الانتخابات كونها هي الأساس الديمقراطي والتركيز على القومية التركية وليس المواطنة العراقية، ووصف الحكومات مغتصبة لحقوقهم وهذه مقدمات تؤثر سلباً في بناء السلام، فضلاً عن ذلك عملت الأحزاب بمجملها على الفساد المالي والإداري والسياسي الأمر الذي أدى إلى سيطرة طبقة معينة من المجتمع على المال والسلطة والقرار، ومن ثم عجزت الأحزاب السياسية ببناء الدولة والسلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وبالرغم من وجود كتلتين تشترك فيها الأحزاب العلمانية والإسلامية السياسية بعد انتخابات عام ٢٠١٨م إلا أن العمل للمصلحة الحزبية دون الوطنية، هو السمة البارزة لعمل هذه الأحزاب.

(١) وليد سالم محمد، *مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة: دراسة حالة العراق*، ط١، (الاردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ٢٨١-٢٨٢.

الخاتمة والاستنتاجات:

تعد الأحزاب السياسية الجهة المقتدرة والاكثر تأثيراً في الواقع السياسي للعراق، وتتمثل بخريطة واسعة من الأحزاب العلمانية السياسية، والتي شاركت في الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣م لم تتمكن من تحقيق كل من الاستقرار السياسي والمجتمعي، ولم تطرح أي مشروع حقيقي لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة بعد عام ٢٠٠٣م، يطبق في الواقع العراقي، فقط كان ذلك في برامج سياسية، فقد بات فهم الكثير من الأحزاب أن الديمقراطية بأنها فكراً وممارسة محكوماً بعدد من التصورات السلبية في مقدمتها مفهومي الأغلبية والأقلية واعتماد المكونات الاجتماعية بدلاً من المكونات السياسية كأساس للممارسة الديمقراطية، اضافة إلى الكثير من أخطاء الممارسة السياسية، وبقيت برامج هذه الأحزاب مادة انتخابية لجذب الناخبين وعدم تطبيقها بعد الوصول للسلطة من أخطر التحديات على مستقبل بناء السلام نتيجة لغياب الرؤى بين هذه الأحزاب، ولم تكن الحلول الآنية التي تتفق عليها الأحزاب إلا حلول مؤقتة لا تعالج مشكلات الواقع، مما أدى ذلك إلى حدوث الصراع الذي يؤثر بدوره في الاستقرار المجتمعي، كما إن عدم النضوج وقصر الرؤى للأحزاب السياسية العراقية أثر بشكل كبير على طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة، الأمر الذي جعل العراق دائرة لعدم الاستقرار؛ نتيجة تلك السياسات المختلفة.

وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات كما يأتي:

١- الاحزاب السياسية العلمانية العراقية عجزت عن القيام بوظائفها ودورها في ترسيخ مفهوم بناء السلام من طريق برامجها.
٢- إن عملية بناء السلام في العراق تواجه صعوبات كبيرة، نتيجة غياب برنامج واضح للأحزاب السياسية العلمانية قابل للتطبيق ووضع مدة في تنفيذه، وعدم وجود خطط استراتيجية واضحة، فضلاً عن مشاركة جميع الأحزاب في السلطة ومن ثم غياب المعارضة وغياب الإرادة السياسية في إقامة السلام على الرغم من وجود فرص حقيقية لتعزيز بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.
٣- اخفاق أغلب الأحزاب السياسية عن تحقيق مصلحة المجتمع لأسباب تنظيمية وسوء إدارة السلطة وعدم تطبيق البرامج أثر سلباً في عملية بناء السلام.

المصادر

أولاً: الكتب القانونية:

١- *افتتاحيات جريدة طريق الشعب، لمصلحة من تؤجج الطائفية*؟ ،٩/حزيران/٢٠٠٩، العراق: سلسلة دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٩.

٢- الحزب الشيوعي العراقي، *النظام الداخلي المقر في المؤتمر الوطني العراقي الثامن للحزب من ١٠-١٢ ايار ٢٠٠٧* .

٣- حسن لطيف الزبيدي واخرون، *العراق والبحث عن المستقبل*، النجف الاشرف: المركز العراقي للبحث والدراسات، ٢٠٠٨.

٤- ستار جبار علاي، *العراق والتغيير دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣*، بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٨.

٥- سحر حربي عبد الامير، *الدولة وادرة التنوع الاثني مع الاشارة الى النموذج العراقي*، ط ١، العراق: دار الحنش، ٢٠١٧.

٦- صالح ياسر، *الحزب الشيوعي العراقي في عشرين سؤال وجواب*، العراق: دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، ٢٠١٠.

٧- عبد الوهاب حميد رشيد، *العراق المعاصر*، ط١، سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٣.

٨- فاتن محمد رزاق الخفاجي، *التسامح في فكر الاحزاب العراقية المعاصرة*، العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣.

٩- نوفل حميد الزيدي، *استراتيجيه العراق بعد الاحتلال*، ط ١، العراق: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، ٢٠٢١م.

١٠- هدى محمد البهادلي، *المأسسة وحقوق الانسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣* ، ط ١، العراق. انكي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩،

١١-وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة: دراسة حالة العراق، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٤.

ثانياً: المواد القانونية :

١٢-المواد (٧،١١)، المنهاج الحزبي للحزب الديمقراطي، اهداف الحزب على المستوى الوطني، ص٧. ينظر الى الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ٢٠٢٠:

https://www.kdp.info/uploads/2012/KDP_Program_Arabic.pdf

ثالثاً: الانترنت:

١٣-البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي الكردستاني لعام ٢٠١٨، ينظر الى الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت:

https://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=107748

١٤- المنهاج الحزبي للاتحاد الوطني الكردستاني، الاهداف العامة، في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية ٦/١ - ٦/١٤/ ٢٠٠٧، السليمانيه، ٢٠٠٧،
١٥- البرنامج الانتخابي للجبهة التركمانية في انتخابات ٢٠١٨، مجلة تركمان العراق، ينظر الى الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت :

http://www.turkmen.nl/1_Issue68/3.html

١٦- بلاغ - منشورات الحزب الشيوعي العراقي، عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢٢-٢٣/نيسان/٢٠١٠، العراق،

١٧- الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المجلس الحزبي العام الكونفرنس "السادس"، في ٢٢-٢٤ / كانون الأول ٢٠٠٤، سلسلة دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، العراق ،٢٠٠٤، ص٦٤.
١٨- مقابلة مع رائد فهمي، سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، مقر الحزب الشيوعي، بغداد، بتاريخ ١٥ / ٢/ ٢٠٢١.